مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلد12 / العـدد: 01 (2022)،
ص 1179- 1204

مقاييس الفقر ومحدداته في الدول العربية

Measures of poverty and its determinants in the Arab countries

طيبي طيب*

جامعة محمد بوضياف المسيلة

taieb.taibi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/24 تاريخ القبول: 2021/05/19 تاريخ النشر: 2022/06/28

ملخص:

توضح مجمل التقارير أن الدول العربية تسودها مستويات عليا لمعدل الفقر متعدد الأبعاد، ولا سيما أقل البلدان نموا التي تعاني من الصراع (اليمن والسودان وليبيا). وهي تميل أيضا إلى مستويات أعلى من عدم المساواة في كل من النتائج والفرص.وتفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمي والمتوسطات في سائر المناطق النامية. فتبلغ نسبة عدد الفقراء في البلدان العشرة التي شملها التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد نحو 40.6 في المائة (116.1مليون) ،بينما يبلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد الدولي 20.6 في المائة .ويبلغ المتوسط الإقليمي لشدة الفقر (مؤشر شدة الفقر)نحو 50 في المائة لكل من الفقر المدقع والفقر. ومن بين الأسباب الاساسية للفقر والمعاناة الإنسانية هو الافتقار إلى الحوكمة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة في جميع جوانبها البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية ،وفي إدارة الموارد لأغراض التنمية العادلة والمستدامة. وفي ظل مجموعة من المحددات الاقتصادية السياسية والاجتماعية، تحتاج الدول العربية لتطوير وتنفيذ برامج وسياسات التنمية الشاملة التي تديرها مؤسسات وطنية ومحلية قوية تستهدف الأشخاص الأكثر ضعف أو تهميشا (النمو الشامل وعدم التمييز)،بمشاركة الجميع في عمليات صنع القرار(المشاركة) والسماح بمراقبة خيارات السياسة الاقتصادية (المساءلة والشفافية).

كلمات مفتاحية: الفقر متعدد الابعاد، الهشاشة والصراع، محددات الفقر، أزمة كورونا، التنمية الشاملة.

Abstract:

*المؤلف المرسل: طيبي طيب ، الإيميلtaieb.taibi@univ-msila.dz

All reports show that Arab countries are dominated by high levels of multidimensional poverty rate, especially the least developed countries that suffer from conflict (Yemen, Sudan and Libya). They also tend to have higher levels of inequality in both outcomes and opportunities. The rate of extreme poverty exceeds the global average and averages in other developing regions. The number of poor in the ten countries covered by the Arab report on multidimensional poverty is about 40.6 percent (116.1 million) .The international multidimensional poverty index is 20.6 per cent. The regional average severity of poverty (severity of poverty index) is about 50 percent for both extreme poverty and poverty. Among the main causes of poverty and human suffering is the lack of governance in a transparent and accountable manner in all its human, natural, economic and financial aspects, and in managing resources for the purposes of equitable and sustainable development. And in light of a set of economic, political and social determinants, Arab countries need to develop and implement comprehensive development programs and policies that are run by strong national and local institutions targeting the most vulnerable and marginalized people (inclusive growth and non-discrimination), with everyone participating in decision-making processes (participation) and permitting monitoring of economic policy options (accountability and transparency).

Keywords: Multidimensional poverty ,Fragility and Conflict, Determinants of Poverty, Corona Crisis, Comprehensive Development.

Résumé:

Tous les rapports montrent que les pays arabes sont dominés par des taux élevés de pauvreté multidimensionnelle, en particulier les pays les moins avancés qui souffrent de conflits (Yémen, Soudan et Libye). Ils ont également tendance à avoir des niveaux d'inégalité plus élevés en termes de résultats et d'opportunités. Le taux d'extrême pauvreté dépasse la moyenne mondiale et les moyennes des autres régions en développement. Le nombre de pauvres dans les dix pays couverts par le rapport arabe sur la pauvreté multidimensionnelle est d'environ 40,6 pour cent (116,1millions). (Alors que l'indice international de pauvreté multidimensionnelle est de 20,6%. La gravité moyenne régionale de la pauvreté (l'indice de

gravité de la pauvreté) est d'environ 50% tant pour l'extrême pauvreté que pour la pauvreté. L'une des principales causes de la pauvreté et de la souffrance humaine est le manque de gouvernance transparente et responsable dans tous Ses aspects humains, naturels, économiques et financiers, et dans la gestion des ressources pour un développement équitable et durable. À la lumière d'un ensemble de déterminants économiques, politiques et sociaux, les pays arabes doivent élaborer et mettre en œuvre des programmes et des politiques de développement complets gérés par des institutions nationales et locales fortes ciblant les personnes les plus vulnérables et marginalisées (croissance inclusive et non-discrimination), chacun participant aux processus de prise de décision (participation) et permettant le suivi des options de politique économique. (Responsabilité et transparence).

Mots clés: Pauvreté multidimensionnelle, fragilité et conflit, déterminants de la pauvreté, crise Corona, développement global.

مقدمة

كانت الأدبيات التنموية لوقت قريب تتبنى نظرة أحادية لتفسير ظاهرة الفقر، مفادها أنه ظاهرة مالية تتعلق بنقص الدخل أو الإنفاق عن الحد الأدنى اللازم للحصول على السلع والخدمات الأساسية،وبالتالي يقلل من قدرة الفرد على عيش حياة كريمة بفاعلية.

لكن أمارتيا سن نقل مسألة الفقر الى مساحات تفكير أوسع شملت مناهج حديثة، انطلقت من نظرته حول التنمية البشرية وبلورته لمفهوم الفعاليات، الذي اعتبر الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد والأنماط ومتشابكة العوامل خاصة الإنسانية منها.

فالفقر يرتبط بالقدرات التي تمكن الانسان من تأدية وظائف الحياة الطبيعية مثل الغذاء والحاجات الأساسية وفرصة اللباس والمأوى والمرافق، ولا يتحقق ذلك الا بالحرية في اختيار نمط الحياة. والاختيار بين الفرص المتاحة في المجتمع، ورفع القيود على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

لا يتعلق الفقر فقط بالمقاييس المالية كالدخل والاستهلاك، ولا حتى بالخطوط والمقاييس الأحادية بل هناك عومل اجتماعية ونفسية مثل ضعف الإنجاز في مجالات التعليم والصحة والتغذية ،الى جانب حالات الضعف والعزلة وانعدام القدرة على التأثير في المجتمع، وكلها مخاطر تزيد من هشاشة المجتمع وتدفعه باستمرار نحو السقوط في براثن الفقر.

تميزت الأوضاع في الدول العربية في السنوات الأخيرة باختلالات واضحة، اتضحت أسبابها مع عدم الاستقرار السياسي السائد، والعجز الذي أصاب النظام الاقتصادي. في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني، وزيادة تدفق اللاجئين، والنزاعات طويلة الامد، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وفرص النمو الضائعة، والمشاركة الضعيفة والتدهور البيئي، وكلها عوامل عمقت الفقر بكل أبعاده.

في وقت يعاني فيه 66 مليون شخص من الفقر متعدد الابعاد في الدول العربية، وفي ظل غياب الرؤية الواضحة خاصة منذ بداية أزمة كورونا، لم يكن هناك اتجاه ثابت للفقر في المنطقة العربية، فهي منطقة غير متكافئة عالميا، لكنها بمجملها تعاني الهشاشة في هيكلة اقتصادها، وهي أقرب الى تسجيل معدلات غير مسبوقة في عدد الفقراء وفي عدم المساواة إذا استمرت أزمة كورونا.

لذا تحاول هذه الدراسة تقديم رؤية واضحة للمفاهيم المرتبطة بالفقر متعدد الابعاد بمقاييسها الوطنية والدولية وحسب تصورات مؤسسات الأمم المتحدة والبنك الدولي، ثم بعدها تسعى لتقديم صورة واقعية عن حجم الظاهرة من خلال الأرقام والمؤشرات في ظل حالة عدم اليقين التي تدفع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نحو مستقبل مجهول، وتجيب الدراسة كذلك عن أهم المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحكم تطور الفقر في الدول العربية.

أولا-المفاهيم المرتبطة بالفقر المتعدد الابعاد

1-مفهوم الفقر المتعدد الابعاد

الفقر هو حد أدنى للدخل يحصل عليه الافراد بصفة مستدامة، يمكنهم من الوصول إلى إشباع حاجاتهم الغذائية وغيرالغذائية كالملبس، وتلبيةالحاجات الاجتماعية المرتبطةبالتعليم الجيد ،والخدمات العلاجية الأساسية ،وحجم الأصول الممتلكة كالمسكن ،التلفاز وغيرها، في ظل توفر عوامل الكرامة والحرية والاستقرار ،والمشاركة في القرارات المصيرية التي تنعكس نتائجها عليهم،حسب تغير الزمان والمكان.

والفقراء يحملون خصائصهي:**1-**الحرمان 2 -العزلة 3 -الاغتراب 4 -الاعتماد على الغير5 -نقص الأصول الاقتصادية والخيارات 6 –الضعف البدني 7 -عدم الاستقرار 8 -انخفاض نسبة المشاركة في صنع القرار(خولة غريب فرج،2017، ص403).

بالمفهوم الإسلامي الفقر هو دخل الكفاية ويحمل معنى سد الخلة وبلوغ المراد في الأمر ،أي قدرة الإنسان على تلبية الحاجات الأساسية، في أبعادها الجوهرية الثلاث، الصحة والتعليم والعمل، ضمن مسؤولية الدولة في مجال الدخول.(أحمد إبراهيم منصور، 2007)، ص 217.

جدول(01): الأبعاد المتعدد للفقر

القدرات	المميزات
الاقتصادية	القدرة على توليد الدخل، الاستهلاك، ملكية الأصول التي لا غنى عنها لتحقيق الأمن الغذائي، الرفاه المادي، المكانة الاقتصادية الاجتماعية
الإنسانية	تستند على الصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب، والسكن (جميع العوامل الأساسية لرفاه الإنسانية الأفراد والحماسة لتحسين سبل عيشهم)
السياسية	حقوق الإنسان: الحق في أن يسمع ويؤثر في السياسات العامة والأولويات السياسية، والأولويات السياسية هي الحرمان من الحريات الأساسية، وحقوق الإنسان وهي أحد الجوانب الرئيسية للفقر.
الاجتماعية والثقافية	القدرة على المشاركة كعضو ذو قيمة (له تأثير) في المجتمع، هذه القدرات راجعة إلى الوضع الاجتماعي والكرامة الاجتماعية والثقافية وغيرها من الشرو الثقافية للانتماء للمجتمع، واليت تعتبر ذات قيمة عالية من الفقراء أنفسهم.
حمائية (دفاعية)	القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

مصدر: عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن.رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف-، السنة الجامعية 2017-2018. ص7.

تم اعداد مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) على أساس مبادرة جامعة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (الملحق1) مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائيوهويعكس أوجه الحرمان خاصة في مجال "الحريات الأساسية" على أساس مصادر البيانات المتاحة للمقارنة في أوضاع التنمية البشرية.-Khalid Abu Ismail, 2020, p3).

نسبة الفقراء: هي نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة، سواء كانت تعاني من الفقر أم الفقر المدقع، إلى إجمالي السكان. أما فقر الأطفال، فيعرف نسبة الفقراء بأنها نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد إلى إجمالي الأطفال في تعداد السكان.

2-فجوةالفقر

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر، ويمكن حسابه بشكل مطلق باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر. إلا أنه لأغراض المقارنة يفضل حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوي لخط الفقر.

شدة الفقر: هي عبارة عن متوسط مستوى حرمان الأشخاص المصنفين كفقراء، والذي يحتسب من خلال جمع أوزان مؤشرات الحرمان لجميع الفقراء ثم قسمة حاصل الجمع على العدد الإجمالي للفقراء. أما في دليل فقر الأطفال، فتمثل شدة الفقر متوسط عدد أبعاد الحرمان لدى الأطفال المصنفين كفقراء، والذي يمثل كنسبة من العدد الكلي لأبعاد الحرمان(المعهد العربي للتخطيط،2019، ص16).

3-الفقر المدقع

يعبر الفقر المدقع عن الحالة التي لا يستطيع الفرد باستخدام دخلها لوصول الى اشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد محدد من السعرات التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة. (عبد الله حمد الدباش و طارق نوري إبراهيم،2014، ص18).

تمثل قيمة التكلفة المتوقعة الحالية التي تجمع بين سوء التغذية من البروتين والسعرات الحرارية حسب الجدول(..)

جدول(02): الاحتياجات من السعرات الحرارية

الفئة	العمر بالسنوات	اليومية الطاقة احتياجات
الرضع	اقل من ستة أشهر	650
الرضع	شهرا 12 – 6	850
الأطفال	سنوات1 – 3	1300
الأطفال	سنوات4 – 6	1800
الذكور	25-50سنة	2900
الإناث	25-50سنة	2200

Priorité à l'alimentation, La FAO et les huit objectifs du Millénaire pour le développement, F.A.O ,2010,p12

4-مقياس الرفاهية العامة

يستهدف النمو الاقتصادي رفاهية الإنسان وازدهاره، وذلك بالربط بين النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، وتوفير شروط العمل اللائق، ضمن شروط التنمية الاقتصادية الشاملة والحفاظ على البيئة، وتوفير الحماية الاجتماعية للطبقات الهشة.

(المنتدى العربي للتنمية المستدامة، 2016، ص5).

يعكس مقياس الرفاه العام الجوانب المختلفة التي يرتبط بها المستوى المعيشي للأسرة، بمقاييسه الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية(الملحق 2). وتنحصر نسبته بين (0 و100)، فكلما اقتربت قيمة المقياس من 100 كلما كانت الأوضاع في المجالات التي يتكون منها المقياس إيجابية. وعلى العكس كلما اقتربت قيمة المقياس من الصفر كلما كانت الأوضاع في المجالات التي يتكون منها المقياس غير مواتية(كمال صالح، 2014، ص 56).

5-العدالة الاجتماعية

تشكل العدالة الاجتماعية البنية الأساسية لمجتمع تخلق فيه المؤسسات الاجتماعية توازنا إيجابيا بين الحقوق والواجبات الأساسية، وتضطلع بدور في توزيع المنافع الناتجة عن التعاون الاجتماعي. وعلى المستوى الاقتصادي، يمكن فهم العدالة الاجتماعية على أنها المصدر المناسب للتوازن بين الجهات المعنية المختلفة المرتبطة بإنتاج الثروة.(الأمم المتحدة، 2018، ص20).

إن العدالة الاجتماعية هي ضمان المساواة في الحقوق والوصول إلى الموارد والفرص للجميع، مع ضرورة الاهتمام بإزالة الحواجز التي تعيق تمكين الفئات المحرومة من تحقيق إمكاناتها للمشاركة في القرارات التي تهم حياتهم،ولكن بتوفير الإمكانات المعززة التي تضمن لهم التمكين كي تمتع بغد أفضل(.UNDP، 2019، ص2).

6-التفاوت وعدم المساواة

يتطلب تحقيق المساواة خلق إطار يربط ما بين توسع الإمكانات والمداخيل وبين توزيعها. ضمن قدر كاف من الخيارات تشمل سياسات فعالة تنظم السوقفي مراحل ما قبل سوق العمل (الحد من الفوارق في الإمكانات)، وفي سوق العمل (توزيع الدخل والفرص)، وبعد سوق العمل (حشد الإيرادات الحكومية لتمويل الصحة والتعليم).

ان النظر للفوارق في الدخل والثروة دون غيره اوهي أوجه عدم المساواة الاقتصادية، لا تعطي نظرة كاملة للفوارق في أوجه التنمية الإنسانية مثل الصحة والتعليم والكرامة واحترام حقوق الإنسان.

فالحرمان يتفاعل ويتفاقم كثير امدى الحياة ،وكثيرا ما تبدأ الفوارق قبل الولادة، حسب وضع الاسرة. ثم تتسع هذه الفوارق في مجال دخول سوق العمل.

لا يمكن للتبسيط المفرط للمتوسطات الحسابية وغيرها أن يقيس الفوارق في الإنجازات عبر السكان حسب خصائص اجتماعية-اقتصادية مختلفة. يجب البحث وراء المتوسطات لأنها تعطي نظرة غير مكتملة ،بل مضللة أحيانا عن الفقر وأوجه عدم المساواة.

هناك عوامل أساسية للنظر في المستقبل، منها تغير المناخ الذي يلحق أفدح الأضرار بأفقر الناس، والتحول التكنولوجي الذي يحدد تطور مجموعات كاملة من السكان، وعوامل النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي التي ترسم معالم مستقبل غامض يسوده الفقر والحرمان(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2019، ص5).

7-الهشاشة والتأثر

بسبب عدم كف اية الأصول يتعرض الناس الى حالات ضعف تمنعهم من مواجهة الأزمات المفاجئة، وهم لا يعتبرون فقراء حسب مقاييس خطوط الفقر ،ولكنهم سيقعون في الفقر إذا لم تكف احتياطاتهم من الموارد و القدرات للتكيف مع الصدماتالاقتصادية (العامةوالخاصة) أوالطبيعية أو الاجتماعية أو الصحية.

هذا الضعف يرتبط بجانبين، خارجي يتعلق بالتعرض للصدمات والضغط والمخاطرة مثل تذبذب سقوط الأمطار والأمراض الوبائية والجريمة والضعف إلى جانب الصراعات، وداخلي يتصل بضعف الحماية، الذي يعني نقص وسائل التغلب على المشاكل من دون خسائر، وهذا ما يجعلهم في حالة من الفقر الطويلة الأمد، ولاسيما في حالة عدم توافر تسهيلات الاقتراض لمواجهة تلك المخاطر(السرة عطية الله فضل المولى،2009، ص47).

تتميز البيئات الهشة بعوامل مترابطة، تؤدي إلى خسائر الدخل والأصول والفرص، منها وجود مشكلات حادة تتعلق بالحوكمة مع ضعف مؤسسات الدولة، وأوضاع الصراع، وارتفاع مستويات أعمال العنف فيما بين الأفراد ،والهشاشة تمثل تحديا تنمويا بالغ الأهمية، إذ يهدد هذا التحدي الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع، مما يؤثر على كل مجمل البلدان مهما كان تصنيفها. (UNDP,2008،p69).

وعلاوة على نسبة الفقر الموجودة في الدول العربية، فريع آخر من السكان معرض للوقوع في دائرة الفقر الأسري، وغالبية الفقراء في البلدان الأقل نموا واقعون في الفقر الشديد.

ثانيا-قياس الفقر متعدد الابعاد

1-مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

مقياس دولي للفقر الحاد متعدد الأبعاد الذي يغطي أكثر من 100 دولة نامية. وهو يكمل تدابير الفقر التقليدية القائمة على المقاييس النقدية .ويحسب كمتوسط مرجح لعشرة مؤشرات حرمان، تشمل التحصيل العلمي والالتحاق بالمدرسة، والتغذية، ووفيات الأطفال، والأصول، والوصول إلى عدد من الخدمات الأساسية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2018، ص 70).

يتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي من ثلاثة أبعاد، وهي الصحة والتعليم والمستوى المعيشي، والتي تتفرع في عشرة مؤشرات:

-يشتمل البعد الصحي **على** مؤشرين يتمثلان في التغذية ووفيات الأطفال.

-يشتمل البعد التعليمي **على** مؤشرين يتمثلان في الانتظام في المدارس وسنوات الدراسة.

-**يضم مستوى المعيشة** ستة مؤشرات تشمل المرافق الصحية الملائمة، مياه الشرب الآمنة، توفر الكهرباء، توافر مسكن ملائم، وقود الطهي النظيف، وتوفر التجهيزات(المعهد العربي للتخطيط، 2019، ص16).

إن درجة الحرمان القصوى هي 100 بالمائة، ودرجة الحرمان القصوى في كل بعد 33.3٪ أو بدقة اكثر1/3. والأبعاد الصحية والتعليمية لها مؤشرين لكل منهما، وبالتالي يتم وزن كل مؤشر على أنه 1/6، يحتوي مستوى المعيشة على ستة مؤشرات، لذلك يتم وزن كل مؤشر على أنه 1/18.

لكل شخص درجة الحرمان مرتبطبه أو بحرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة، وللتعرف على الفقراء متعددي الأبعاد ودرجات الحرمان لكل مؤشر يتم استخدام قطع 1/3 للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء.

إذا كانت درجة الحرمان1/3 أو أعلى لتلك الأسرة تعتبر من الفقراء متعددي الأبعاد. والأشخاص الذين حصلوا على درجة الحرمان 1/5 أو أعلى ولكن أقل من 1/3 تعتبرون عرضة للفقر متعدد الأبعاد. الأشخاص الذين يعانون من درجة الحرمان1/2 أو أعلى تعتبر في الفقر متعدد الأبعاد الشديد.

2-خط الفقر المجتمعي

هو خط للفقر يعتمد على مفهوم فقر القدرات (الفقر البشري)، وهو عجز الناس عن امتلاك القدرات والمهارات البشرية اللازمة لضمان شروط الرفاهية الإنسانية في كيان اجتماعي أسرة كان أو مجتمعا محليا (وسن عبد الرزاق حسن 2013، ص102). يتناسب معتغير تعريف الحاجات الأساسية لدى كل

مجتمع، ويعتمد في تقديره على متوسط مستوى الدخل لكل بلد .ولن تقل قيمة خط الفقر المجتمعي بأي حال عن خط الفقر الدولي، لكنها تتزايد تبعا لمتوسط مستوى استهلاك الفرد في ذلك البلد.ويستند هذا الخط إلى مزيج من خط الفقر المدقع ذي القيمة الثابتة بالنسبة لكل فرد (1.9 دولار)وفق العوامل تحويل تعادل القوة الشرائية في عام 2011في كل بلد، وبعد نسبي للرفاهة يختلف في كل بلد تبعا لمتوسط مستوى الاستهلاك.

ويضمن خط الفقر المجتمعي تحقيق المساواة داخل البلدان من حيث أداء الوظائف الحياتية الأساسية نفسها في كل مجتمع، وبالتالي فهو يوفر مقياسا عالميا للفقر يتوافق مع متوسط خطوط الفقر ي جميع بلدان العالم

في حين يستند الفقر المجتمعي إلى خط للفقر يرتبط جزئيا بمتوسط مستويات الاستهلاك في البلدان فإن مقياس الرخاء المشترك الذي رصدها لبنك الدولي يرتبط بشكل مماثل بأوضاع الأفراد في كل بلد،من خلال تقييم أوضاع أفقر 40 %من السكان في كل بلد، يكون مقياس البنك الدول للرخاء المشترك كمناسب البلدان على جميع مستويات الدخل(البنك الدولي، 2018، ص15).

ثالثا-قياس الفقر في الدول العربية

1-طريقةالاحتياجات الأساسية

يستخدم المغرب خط الفقر المطلق، في حين جيبوتي، موريتانيا، النيجر، تستخدم خطوط الفقر الذاتية وكذلك خطوط الفقر النسبية. أما خط الفقر النسبي فقط في البحرين، قطر.

2-طريقة السلة الغذائية

أ-خط الفقر الغذائي :تستخدمه تسع دول عربية وهي **الجزائر** ،جيبوتي ،مصر، العراق، المغرب، المملكة العربية السعودية، السودان، تونس، واليمن.
لتحديد عتبة الحد الأدنى من السعرات الحرارية، تتخذ الدول العربية أسس تفضيلية مختلفة:
-حسب العمر :هو أكثر العوامل المفضلة في 07 دول عربية تقوم باحتساب خط الفقر الغذائي، وهي الجزائر، جيبوتي، مصر، العراق، المغرب، تونس، واليمن.
-حسب الجنس هو من أهم العوامل المفضلة في الجزائر، جيبوتي، مصر، العراق، وتونس.
-حسب المكان هو من أهم العوامل المفضلة في الجزائر، جيبوتي، مصر، والعراق.
-حسب النشاط الاقتصادي هو من أكثر العوامل المفضلة في الجزائر، مصر، العراق، وتونس.
-تشمل السلة الغذائية 84 بندا في بعض الدول العربية مثلالجزائر، مصر، العراق، المغرب، وتونس.

ب-مؤشر أسعار المستهلك**CPI**: تستخدمه دول هي: جيبوتي، مصر، العراق، المغرب، تونس، الإمارات العربية المتحدة، واليمن.

ج-استبيان **أسعار المجتمع** تستخدمه ثلاث دول هي: الجزائر، المغرب، والسودان.

3-طريقة الاحتياجات الأساسية غير المشبعة(UBN)

هناك فقط ثلاث بلدان عربية تقيم الفقر من خلال نهج الحاجات الأساسية غير المشبعة، وهي موريتانيا، المغرب، وقطر.

4-منهج متعدد الأبعاد

هناك 5 بلدان عربية (وهي الجزائر، مصر، موريتانيا، المغرب، واليمن) تستخدم النهج متعدد الأبعاد.(SEDRIC، 2015، ص45).

5-المنهج الجديد بعد 2017

استخدم تقرير الفقر العربي المتعدد الأبعاد مؤشرا جاء نتيجة تعاون بين جامعة الدول العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة فحص صندوق (اليونيسف)، وكذلك مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، فقر الأسرة على أساس إطار قريب من المؤشرMPI العالمي ولكن يتكيف مع المنطقة العربية، مع التركيز على البلدان ذات الدخل المتوسط(عبدالحميد فضل الله، 2015، ص71).

ويتألف دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي من ثلاثة أبعاد واثني عشر مؤشرا:

-يشمل التعليم مؤشرين يمثل ان الانتظام في المدارس و سنوات الدراسة .

-تشمل الصحة :ثلاثة مؤشرات تتمثل في التغذية ،ووفيات الأطفال ،والحمل المبكر.

-تشمل مؤشرات مستوى المعيش:توفر الكهرباء، والمرافق الصحية الملائمة، ومياه الشرب المأمونة ،ووقود الطهي النظيف ،وتوافر أرضيات مناسبة وسقف مناسب ،وعدم الاكتظاظ، والحصول على الحد الأدنى من المعلومات ،والقدرة على التنقل ،وتوفر سبل العيش.

وتصنف الأسرة كأسرة فقيرة فقرا مدقعا أو كأسرة فقيرة إذا كان المستوى الإجمالي للحرمان الذي تعانيه (مجموع أوزان المؤشرات الاثني عشر) أكثرمن 33.3 في المائة من أقصى حالة حرمان ممكنة.

رابعا-أوضاع الفقر في الدول العربية

الفقر المتعدد الأبعاد منتشر على نطاق واسع في البلدان العربية ،**فهو يؤثر على أكثر من أربع من كل عشر أسرو أطفال** ،ويبلغ الفقر المدقع حدا ملحوظا من الارتفاع في البلدان الأقل نموا، ولمتؤد جهود التصدي للفقر في المنطقة إلى معالجة أشكال الحرمان المتعددة ،ولا الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ولا المخاطر التي تواجهها فئات اجتماعية مختلفة.

وتصل نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدد بالعيش على 1.90 دولار إلى 16 في المائة تقريبا في البلدان العربية الأقل نموا، وتفوق نسبة الفقر المدقع المتوسط العالمي والمتوسطات في سائر المناطق النامية.

فتبلغ نسبة عدد الفقراء في البلدان العشرة في آخر دليل عربي نحو 40.6 في المائة (116.1مليون) ،بينما يبلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد 20.6 في المائة ،ويبلغ المتوسط الإقليمي لشدة الفقر(مؤشر شدة الفقر)نحو 50 في المائة لكل من الفقر المدقع والفقر.

شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة حالة الارتفاع الوحيدة في العالم في الفقر المدقع نتيجة للصراعات ،فقد ارتفع عدد الفقراء ،حسب خط الفقر المحدد بالعيش على 1.90 دولار في اليوم ،من 4 فيا لمائة في عام 2013إلى 6.7 في المائة في عام، 2015 . ووصل الى 13.4 بالمئة(38.2 مليون) سنة 2017.

تبقى الدول العربية تكافح من أجل معالجة الفقر. وعلى الرغم من بعض التقدم الذي أحرزته، بقيت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر ثلث السكان في 6 دول عربية، وتتراوح بين ربع السكان وثلثهم في 4 دول في آخر دليل عربي. وبحسب مؤشر الفقر المتعدد، الذي يتضمن ثلاثة أبعاد لدرجة الحرمان الفردي، وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. تقع نسبة 41 في المائة تقريبا من سكان الدول العربية تحت خط الفقر المتعدد الأبعاد ،بينما يعيش 13 في المائة من السكان في فقر مدقع. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة،2019، ص12).

توضح مجمل التقارير أن الدول العربية تسودها مستويات عليا لمعدل الفقر متعدد الأبعاد ،ولا سيما أقل البلدان نموا التي تعاني من الصراع (اليمن والسودان).وهي تميل أيضا إلى مستويات أعلى من عدم المساواة في كل من النتائج والفرص خاصة في المؤشرات الصحية.(Khalid Abu-Ismail,2020,p5).

في البلدان المتضررة من النزاع -جزر القمر وموريتانيا والسودان واليمن، يعتبر أكثر من نصف السكان فقراء متعدد الأبعاد. علاوة على ذلك، فإن هذه البلدان لديها نسبة عالية للغاية من الأشخاص المحرومين بشدة (٪49.7) مما يشير إلى تداخل أوجه الحرمان المتعددة في 50٪ على الأقل من المؤشرات.

خامسا-محددات الفقر في الدول العربية

لا يمكن تفسير ظاهرة الفقر في الدول العربية الا إذا تم دراسة مجموعة من المتغيرات الأساسية:

1-المحددات الاقتصادية

1-1-معدل النمو الاقتصادي

تسعى الدول الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تمكنها من تحقيق أهداف إنسانية، تتعلق برفع مستويات المعيشة ومعالجة الفقر. وتنقسم الدول العربية في هذا المجال الى ثلاثة مجموعات، تتمثل المجموعة الأولى في تسع دول حققت معدل نمو سالب نتيجة تراجع إنتاجية العاملين فيها، وتشمل مصر، والعراق، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، والسعودية، وسوريا، والإمارات.

يرجع تدني الإنتاجية الى تضخم الجهاز الإداري الحكومي، وعدم الأخذ بالتطور التكنولوجي في عدد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية، بالإضافة إلى عدم تنفيذ السياسات المناسبة لتنويع النشاط الاقتصادي.

المجموعة الثانية من الدول العربية تمثل في مجموعة الدول العربية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة؛ وهي البحرين 2.7 ٪وتونس 5.4 ٪. أما المجموعة الثالثة فتتمثل في منطقة المعدلات الموجبة التي تتوسط المسافة بين دول المجموعتين الأولى والثانية، وقد تراوحت معدلات النمو في تلك المجموعة ما بين 1 ٪و2.2 ٪وتضم هذه المجموعة باقي الوطن العربي(منظمةالمرأة العربية وundp،2017، ص36).

ومن أسباب الانخفاض المزمن في النمو الاقتصادي الحقيقي عدم قدرة البلدان العربية على الانتقال من النماذج الاقتصادية القائمة على الريع والاستيراد إلى نماذج اقتصادية مستدامة تحقق مكاسب في القيمة المضافة والإنتاجية، وتلبي احتياجات السكان لفرص العمل في الأجل الطويل. وفي هذا الوضع تفسير سبب وصول حصة التعدين واستغال المحاجر إلى 40.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في عام 2012، مقابل9.2 في المائة للصناعة التي تستوعب عددا أكبر من القوى العاملة(.الأمم المتحدة،2016، ص7).

لذا يجب أن تعد الدول العربية سياسات فعالة لتحفيز النمو كثيف التشغيل المحابي للفقراء، عن طريق زيادة القدرة على جذب الموارد المالية المحلية (المدخرات)، من خلال النهوض بكفاءة القطاع المصرفي وتحسين مستوى الوصول إلى الخدمات المالية، وفتح المجال لمختلف صيغ الادخار الإسلامي وغيره. وكذا إنشاء بنوك تنمية متخصصة وصناديق تمويل رأس المال المغامر والصيغ الإسلامية

والتمويل المصغر، مع تعزيز دور وكفاءة الأسواق المالية لاسيما أسواق الدين القصير والمتوسط والطويل والصكوك الإسلامية وسندات الدين العام (المعهد العربي للتخطيط،2019، ص31).

2-1-التفاوت في توزيع الناتج الفردي

تشهد المنطقة العربية منذ الثمانينات أداء اقتصاديا ضعيفا في المتوسط. فبين عامي 1980 و2013، انخفض المتوسط السنوي لنمو نصيب الفرد إلى 1.1 في المائة. ومن أهم القطاعات المحركة للأداء الاقتصادي في المنطقة التعدين ،والبناء، والعقارات، والخدمات، ويزداد الوضع تعقيد افي ظل تجزئة سوق العمل، حيث انخفاض الأجور وقلة إمكانات التنقل بين القطاعات. وقد أدى عدم تمكن البلدان العربية من وضع سياسات اقتصادية فاعلة وتطبيقها، إلى آثار سلبية على النمو الاقتصادي وعلى القدرة على استحداث فرص عمل للنساء والرجال، ويبقى معدل للبطالة مرتفعا، حيث تعتبر موريتانيا بنسبة (31%) البلد الأعلى في العالم. وفي فلسطين (23%)، واليمن (17.6%). (SEDRIC،2015،ص30).

3-1-الإمكانيات المالية

تنفق الحكومات في البلدان العربية مبالغ أقل بكثير على الخدمات الصحية والتعليمية من نظيراتها المتقدمة. ونتيجة لذلك، تزيد من تفاقم الحالة القائمة للفقر وتجعل الحرمان أكثر شدة بين الفقراء.

إن نظم معاشات التقاعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقي الا تترتب عليها آثار ملموسة على الفقر واللامساواة .فالأشخاص الذين يبلغون من العمر 65 سنة أو أكثر لايزالون أكثر عرضة للفقر ممن هم في سن العمل (مصر مثلا2016)، ويرجع ذلك إلى أن حصة غير متناسبة من معاشات التقاعد العامة تتجه إلى أغنى 40 في المائة من السكان.

2-العوامل السياسية

1-2-الحكم الراشد ومحاربة الفساد

الحكم الرشيد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر، فالحكومة التي تستجيب بقدر أكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية معيشتهم، فالحوكمة تقوم على المشاركة والشفافية والمساءلة وتتحدد أولوياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بتوافق الآراء ،وتكون فيه لأفقر الشرائح وأضعفها كلمة في المسائل التي تمس رفاهيتهم وفي تخصيص الموارد الإنمائية(وارث محمد،2013، ص93).

تحتاج الدول العربية في هذا المجال إلى العمل على تحسين نوعية المؤسسات والحوكمة، وخفض البيروقراطية والفساد، وتحسين ترتيبها فيمؤشرات تكاليف القيام بالأعمال ،وذلك لأهميته في تسهيل الأعمال ورفع مستويات الاستثمار المنتج.

2-2-الإنفاق والقدرات المؤسسية

أدى الإنفاق المنخفض على قطاعي الصحة والتعليم إلى نقص خطير في القدرات المؤسسية سواء من حيث الموارد البشرية الكافية والمؤهلة، والبنية التحتية المادية في هذه القطاعات في العديد من البلدان العربية. وإن عدم وجود بنية تحتية أساسية يجعل توفير خدمات صحية وتعليمية محدودة. وهو وضع كارثي لا سيما بالنسبة للشرائح الفقيرة والمحرومة من المجتمع حيث انتشار الوفيات والأمية.

3-2-نقص المشاركة

يعتبر نقص المشاركة من الأسباب الهامة لحدوث الفقر. وإن العجز، التمييز، الاستبعاد والحرمان المادي، كلها ترفع مستويات الفقر. بمعنى أن الفقر هو أقل إزاء نقص الدخل وأكثر حول عدم قدرة ذوي الدخل المنخفض على المشاركة بنشاط في المجتمع.

3-العوامل الاجتماعية

1-3-النمو السكاني

تمر الدول العربية بتحولات ديموغرافية كبيرة، نتيجة مجموعة واسعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الخاصة بكل بلد، وكذلك تحركات السكان بين الأقاليم و على المستوى الدولي.

بعض الدول تحقق معدلات نمو سكاني مرتفعة تصل الى 3 في المائة أو أكثر سنويا مثل دول مجلس التعاون الخليجي. وأخرى تشهد تحولات ديمغرافية مستمرة ومعدلات نمو تتراوح من 2.5 إلى 2.9 في المائة سنويا، مثل مصر والأردن والسودان. كما أن هناك دول تمر بمرحلة انتقالية مع معدلات نمو منخفضة نسبيا، مثل لبنان والمغرب وتونس

تظهر الاتجاهات مع مرور الوقت في معدلات النمو السكاني تقلبات واسعة في دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب التغيرات في صافي الهجرة الدولية. باستثناء حالات قليلة، لم يتم ملاحظة اتجاهات تنازلية ثابتة في النمو السكاني عبر البلدان. على الرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني في المنطقة ككل، إلا أن السكان سيستمرون في النمو بسرعة خلال العقود القليلة القادمة.

لم يكن هناك اتجاه ثابت للفقر عبر البلدان العربية، فقد كان يتزايد في غالبية البلدان تتباين نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني على نطاق واسع عبر المنطقة العربية، من أقل من 15 في المائة في الأردن إلى ما يقرب من 50 في المائة في اليمن.

2-3-الأعراف الاجتماعية والتقاليد

تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية، الثقافية والدينية دورا هاما في تشكيل موقف المجتمع تجاه الرعاية الجماعية والازدهار على المستويين الكلي والجزئي. ويعاني الفقراء في المجتمعات العربية من فقر المعلومات حيث يفتقرون إلى الوعي حول التدخلات الحيوية التي يمكنها انتشالهم من الفقر.

3-3-المستوى التعليمي

شهدت المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس في الدول العربية زيادة واضحة في الفترة 2000 و2017. بدءا بمرحلة التعليم ما قبل الابتدائي، حيث ارتفعت معدلات الالتحاق الاجمالية في مرحلة الطفولة المبكرة من 14.7 في المئة في عام 2000 الى 21.9 في المئة في عام 2017، ولكنها ظلت دون المتوسط العالمي البالغ 37 في المئة.وقد تبين أن التعليم المنظم قبل بداية التعليم الابتدائي الرسمي يعزز النمو الاجتماعي والعاطفي والفكري للطفل، ويدعم استعداده للتعليم الابتدائي والتعلم في المستقبل(منظمةالمرأة العربية وundp،2017، ص36).

سجل معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي نسبة تقارب 100 في المئة في عام 2017، مرتفعا 10 نقاط مئوية عن العام 2000. وفي السياق ذاته، ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي إلى 74.2 في المئة في عام 2017، مرتفعا من 61.0 في المئة في عام 2000، ومقتربا من المتوسط العالمي البالغ 76.6 في المئة. في عام 2017، بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم العالي ما يقارب 32.4 في المئة، صعودا من 18.5 في المئة في عام 2000. إلا أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي في المنطقة العربية لا يزال أقل من المتوسط العالمي البالغ 37.9 في المئة(.معهد اليونسكو للإحصاء،2020).

ورغم ذلك تبقى نسبة الأمية في الوطن العربي متفاوتة ومرتفعة ،ففي عام 2015بلغت حوالي 19%، وقد كانت النسبة الأعلى بين الدول في موريتانيا التي بلغت نسبة الأمية فيها 48%، في حين أن أقل نسبة كانت 2 %في قطر.

4-3-الأوضاع الصحية

شهدت معظم البلدان العربية تحسنا واضحا في المؤشرات الصحية الرئيسية، مثل متوسط العمر المتوقع ووفيات الرضع والأطفال ووفيات الأمهات. حيث انخفض معدل وفيات الرضع من 83 لكل 1000 مولود حي للفترة 1980-1985 إلى 26 لكل 1000 مولود حي للفترة 2015-2020، متجاوزا وتيرة الانخفاض في المناطق الأخرى. من حيث طول العمر، ارتفع متوسط العمر المتوقع لكل من الرجال والنساء من 57.6 سنة و61.9 سنة على التوالي للفترة 1980-1985 إلى 69.7 و73.4 على التوالي للفترة 2015-2020، ومع ذلك، فإن التقدم في المؤشرات الصحية يخفي عددا من التفاوتات بين البلدان وعدم المساواة. بحيث يظهر الشباب في البلدان العربية منخفضة الدخل نتائج صحية أسوأ من تلك الموجودة في البلدان العربية الأغنى، والشباب في المناطق الريفية محرومون أكثر من غيرهم ،ويستفيد من التغطية الصحية العامة العاملون في القطاع العام والرسمي بشكل كبير دون الفئات العاملة الأخرى.

فضلا على أن صحة الناس في مناطق النزاع والنزوح تدهورت بسبب الفقر، وانعدام الأمن الغذائي ،فإن الاكتظاظ والظروف المعيشية تؤدي الى نتائج صحية سيئة ،تعيق تنمية رأس المال البشري، وتدخل الناس في حلقة مفرغة من الحرمان الاقتصادي والمرض.(United Nations,2019,p3).

3-5-الأمن الغذائي

تبين الأرقام أن الدول العربية تعاني من انعدام الأمن الغذائي(الملحق3)، حيث ازداد العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي بمقدار 8.1 مليون (في 2010–2012) ثم قفز كل عام منذ 2011–2013 بمعدل بلغ 8.1 مليون. وجاءت الغالبية الساحقة للزيادات في عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي من البلدان التي تشهد نزاعات. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2019، ص7).وتعرف معد لاتسوء التغذية لدى الأطفال نسبا عالية ففي اليمن، كان 58 في المائة من الأطفال يعانون من التقزم في عام.2009 (مركزالسياسةالدوليللنموالشامل،2017، ص19).

كان من أسباب هذا الوضع النمو السكاني ،والنزوح القسري، وزيادة ندرة المياه ،وتدهور التربة ،وكلها عوام لأثر تعلى الأمن الغذائي في المنطقة. فتقل صدور الزراعة بشكل كبير في الاقتصادات الوطنية. الشيء الذي أثر على المستوى المعيشي للأسر ،وأدى إلى زيادة التأثر بتقلبات أسعار الأغذية والصدمات التي تشهدها إمدادات الغذاء في الأسواق العالمية.

وقد قدرت التكلفة الاقتصادية لذلك بحوالي 9 مليارات دولار في السنة ،حيث تسببت الملوحة وحدها بخسارة مليار دولار من المحاصيل في المنطقة .وفي بعض البلدان العربية ،تراوح تقدير الانخفاض في إنتاجية التربة بين 30 و 35في المائة من قدرتها الإنتاجية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2019، ص6).

رابعا-العوامل البيئية

هناك علاقة وثيقة وتبادلية بين الضعف أمام الكوارث والفقر، فيزداد مستوى تعرض الفقراء للأخطار كلما اشتد فقرهم، حيث تأتي الكوارث تماما على ما لديهم من أصول، التي لايتعدى مستواه افي الأساس حد الحفاظ على الوجود .مما يضعف من قدرتهم ،الضعيفة أصلا ،على امتصاص الصدمات واستيعابها والتعافيمنها.

هناك علاقة ترابط بين الفقر وتدهور البيئة في الوطن العربي فهناك ما يسمى "متلازمة الفقر والبيئة" ، فكل دوله تعاني من مظاهر إزالة الغابات والتدهور البيئي ،فحدث انقراض في التنوع البيولوجي بفقدان أنواع ومواجهة أنواع أخرى لخطر الانقراض. وقد أثر الجفاف والتصحر تأثيرا مباشرا وغير مباشر على تنوع الحياة البرية، وهو ما أدى إلى أن تصبح المنطقة خالية أو تكاد من الحياة البرية نتيجة لبعض نوبات الجفاف المتكررة.

يسود الجفاف نحو 80 في المائة من المنطقة العربية، ولا سيما المناطق الهشة مع المخاطر المتقاربة الناجمة عن تغير المناخ. وتصل أعداد الأنواع الحيوية المهددة في المنطقة إلى أكثر من 1000نوع، 24في المائة منها من الأسماك و22 في المائة من الطيور و20 في المائة من الثدييات، حتى اصبحت المنطقة خالية أو تكاد من الحياة البرية نتيجة نوبات الجفاف المتكررة،وفي النهايةيؤدي التصحر والجفاف وتدهور الأراضي إلى حدوث أزمات مثل المجاعة والفقر والاضطرابات الاجتماعية (UNDP, 2020،**).**

تعتبر الدول العربية من أكثر المناطق تأثرا بظاهرة التصحر، بحكم موقعها الجغرافي وأنظمتها البيئية الهشة، التي يلعب المناخ دورا هاما في تركيبتها، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك الإفراط في النشاط الرعوي غير المنظم، وأساليب الري الخاطئة.

تحوي الدول العربية 28 بالمئة من جملة المناطق المتصحرة في العالم، ويأتي التصحر على حوالي 13 مليون كيلومتر مربع، وقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيمة الإنتاجية المفقودة سنويا في الدول النامية بسبب التصحر بنحو 16 مليار دولار أمريكي.

خامسا-أزمة وباء كورونا

تشير التقديرات إلى أن أزمة كورونا ستدفع ما بين 88 مليونا إلى 115 مليون شخص إلى الفقر المدقع سنة 2020،ومع الانكماش الاقتصادي السائد، سيشمل الفقر المدقع ما بين 9.1٪ و9.4٪ من سكان العالم ،فيما كان انخفاض معدله إلى 7.9٪ في عام 2018. في حالة عدم وجود الوباء(Worldbank.org, 2020).

تشير التوقعات أن المنطقة العربية في عام 2020 ستخسر مالا يقل عن 42 مليار دولار ،الى جانب الخسائر المتعلقة بالجباية البترولية، نتيجة انخفاض الطلب على النفط في ظل الركود الاقتصادي العالمي، واستمرار الانخفاض الشديد في الأسعار. فقد خسرت المنطقة العربية إيرادات نفطية قيمتها الصافية 11مليار دولار تقريبا، وذلك في الفترة من جانفي إلى منتصف مارس 2020.

- تخسر الدول العربية 550 مليون دولار تقريبا كل يوم. والأرباح التي تجنيها الدول المستوردة للنفط في المنطقة من هذه الأسعار ضئيلة مقارنة بخسائر الدول المصدرة .

-بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار.

-سجلت الشركات في المنطقة خسائر هائلة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار(8٪من ثروة المنطقة).

-الوظائف المفقودة وفق تقديرات صندوق النقد العرب تتراوح بين 6و 7ملايين وظيفة في2020،مما يؤدي

الى ارتفاع معدل البطالة في المنطقة العربية بنسبة بين 4 و 5٪العام الجاري.

-يهدد وباء كورونا 55 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية ،حوالي 24 مليونا منهم لاجئون ونازحون.

-تشهد المنطقة العربية نقصا في الغذاء إذا استمر وباء كورونا. فهي تستورد 65 في المائة من احتياجاتها من القمح وتنفق 110مليار دولار على الواردات الغذائية(الأمم المتحدة، الاسكوا،2020، ص3).

سادسا-حلول الفقر في الدول العربية

هناك حاجة كبيرة لتطوير وتنفيذ برامج وسياسات التنمية الشاملة، تديرها مؤسسات وطنية ومحلية قوية تستهدف الأشخاص الأكثر ضعفا وتهميشا(النمو الشامل وعدم التمييز)،وتسعى لمشاركة الجميع في عمليات صنع القرار(المشاركة) والسماح بمراقبة خيارات السياسة (المساءلة والشفافية).

وأساس عمل الحكومات العربية رسم استراتيجية فعالة تتصدى لكثير المهام التي من بينها:

1-سياسات اقتصادية رشيدة

هدفها تحفيز النمو الاحتوائي المحابي للفقراء من خلال رفع كفاءة القطاع المصرفي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وفتح المجال لمختلف صيغ الادخار الإسلامي وغيره ،وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة كثيفة التشغيل العمل، مع ضرورة تحسين نوعية المؤسسات والحوكمة، وخفض البيروقراطية والفساد.

يتم ذلك بمراعاة تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، بحصر العجز المالي في حدود3-5 %والدين العام في حدود لا تتعدى % 60 من الناتج المحلي الاجمالي، وخدمة الدين الخارجي بحدود % 25 من قيمة صادرات. واستخدام سياسة نقدية نشطة تعمل على توفير السيولة والحد من التضخم بحدود لا تتجاوز 5% سنويا. وتوجيه الموارد المالية الخارجية المتأتية من المساعدات والقروض نحو النشاط الإنتاجي أو البنية التحتية وذلك من خلال إدارة حصيفة للدين الخارجي واعتماد معايير التحوط المالي و إدارة المخاطر.

2-رفع المستوى المعيشي للفقراء

من خلال توفير آليات مبتكرة ومستدامة لتمويل برامج الحماية الاجتماعية ،وإنشاء بنية تحتية معلوماتية موثوقة ومرنة للمساهمة في تطوير آليات استهداف الفقراء ،وتوحيد قواعد البيانات المستخدمة لتحسين الاستهداف .وتبن يبرامج طموحة للإسكان الاجتماعي وتوسيع النطاق الجغرافي لتوزيع وحدات السكن الاجتماعي. وتوفير مصادر متجددة ومستدامة لتمويل برامج الإسكان الاجتماعي. (المعهد العربي للتخطيط بالكويت،2019، ص31).

3-حلولفي مجال الصحة

-وضع استراتيجية تتضمن خطط دفع وتأمين صحي جيدة التصميم لتحقيق تغطية صحية شاملة للفقراء.

-تعزيز عملية مشاركة القطاع الخاص في توفير الرعاية الصحية تحت إشراف السلطات العامة.

تطوير نظم إدارة المعلومات الصحية من خلال تصميم نظام متكامل للمعلومات الصحية على شبكة الإنترنت، وتخصيص الموارد اللازمة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الصحية وتعزيز آلية التنسيق متعددة القطاعات

-تعزيز الرعاية الصحية الأولية في المناطق الأكثر فقرا من خلال تشجيع العاملين الصحي ين المهرة على العمل فيا لمناطق الريفية والنائية وتعزيز الوعي المجتمعي وكذلك الفحص المنتظم.

4-حلول في مجال الأمن الغذائي

-دعم الشركات الإقليمية لتجارة الأغذية لتحسين معدلات التبادل التجاري للمنطقة العربية.

-تعزيز إنتاجية المحاصيل، خاصة محاصيل الأغذية الأساسية في البلدان ذات الموارد الطبيعية الكافية.

-ضم ان قدرة القطاع الزراعي الإقليمي على الصمود في مواجهة الأثر المتزايد لتغير المناخ.

-تشجيع وتسهيل الاستثمارات في المناطق الريفية، بما في ذلك تعزيز البنية التحتية لهذه المناطق ،وتعزيز أداء أسواقها.

-استخدام الأدوات المالية في الأسواق الثانوية مثل العقود الآجلة وعقود الخيارات تسهل هذه الأدوات التحوط من تقلبات الأسعارو مخاطر السلع الأساسية.

-اعتماد استراتيجية متكاملة لتحصيص المياه، بما في ذلك الاستخدام الفعال للمياه في الزراعة في إطار أثر تغير المناخ.

-تصميم برامج تغذية مركزة للتصدي لتحدي اتسوء التغذية، وفقر الدم عند النساء وتقزم الأطفال، وتحسين التغذية وتنويع النظام الغذائي (.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019، ص71).

5-الحلول في أزمة كورونا

-توسيع نطاق تغطية برامج التحويلات النقدية والمعونة الغذائية واستحقاقات البطالة وغيرها من البرامج، وحماية الحق في الحصول على إجازة مرضية مدفوعة الأجر.

-تمديد آجال سداد القروض الفردية ،ووقف سداد الرسوم الحكومية مؤقتا ،وإعفاء المحتاجين من الضرائب.

-دعم الشركات المتضررة من تداعيات الوباء بهد فحفز الاقتصاد والحد من تسريح العاملين،

-تقديم دعم ائتماني وقروض معفاة من الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة ،وللعاملين لحسابهم الخاص.

-زيادة الإنفاق الحكوم يخصوص ا الإنفاق على برامج الرعاية الصحية ونظم الاستجابة لحالات الطوارئ.

-تعزيز التضامن الاجتماعي وخدمة مصلحة الفقراء والفئات الضعيفة بكل الوسائل.**(worldbank.org,12/10/2020)**

الملحق 1-الفقر متعدد الأبعاد مبادرة جامعة أكسفورد للتنمية الإنسانية والفقر OPHI

أبعاد مؤشر الفقر	المؤشر	المضمون	وزن
الصحة	التغذية	شخص بالغ تحت سن 70 سنة أو طفل يعاني من نقص التغذية.	**6/1**
	معدل وفيات الأطفال	توفي أي طفل دون سن 18 عاما في السنوات الخمس السابقة للمسح.	**6/1**
التعليم	سنوات الدراسة	لم يكمل أي فرد من الأسرة يبلغ من العمر 10 سنوات أو أكثر ست سنوات من الدراسة.	**6/1**
	حضور الدراسة	أي طفل في سن المدرسة لا يلتحق بالمدرسة حتى سن إكمال الصف 8	**6/1**

أساس المعيشة	وقود الطهي	تطبخ الأسرة مع الروث أو الخشب أو الفحم أو الفحم.	**18/1**
	الصرف الصحي	لم يتم تحسين مرفق الصرف الصحي للأسرة (وفقا لإرشادات SDG) أو تم تحسينه ولكن تم مشاركته مع أسر أخرى.	**18/1**
	شرب الماء	لا تستطيع الأسرة الحصول على مياه الشرب المحسنة (وفقا لإرشادات SDG) أو أن مياه الشرب الآمنة لا تقل عن 30 دقيقة سيرا على الأقدام من المنزل ، ذهابا وإيابا.	**18/1**
	كهرباء	الأسرة ليس لديها كهرباء.	**18/1**
	الإسكان	مواد الإسكان لواحد على الأقل من السقف والجدران والأرضية غير كافية: الأرضية من مواد طبيعية و / أو السقف و / أو الجدران من مواد طبيعية أو بدائية.	**18/1**
	الأصول	لا تمتلك الأسرة أكثر من واحد من هذه الأصول: راديو أو تلفزيون أو هاتف أو كمبيوتر أو عربة حيوانات أو دراجة نارية أو دراجة نارية أو ثلاجة ، ولا تمتلك سيارة أو شاحنة.	**18/1**

Sourse /ophi.org.uk/21.04.2020.

الملحق(2): الأوزان النسبية لمجموعات المؤشرات

المؤشرات الديموغرافية	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات الخدمية
حجم الأسرة	معدل النشاط الاقتصادي(للإناث)	نسبة الأمية	نسبة المساكن المرتبطة بالشبكة العامة
معدل الإنجاب الكلي	معدل النشاط الاقتصادي المنقح للذكور	نسبة النساء في البرلمان بشقيه	نسبة المساكن المرتبطة بمياه آمنة للشرب
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر	نسبة المشتغلات من الإناث15 سنة فأكثر	إنفاق الحكومة العام على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق العام للحكومة	عدد المشتركين الإنترنت لكل 100 من السكان
معدل وفيات الأطفال الرضع	نسبة المشتغلين من الذكور 15 سنة فأكثر	نصيب الفرد من إنفاق الحكومة على الصحة (تعادل القوة الشرائية بالدولار)	عدد خطوط الهاتف الخليوي لكل 100 من السكان
توقع الحياة وقت الوالدة للذكور	معدل البطالة		نسبة المساكن المرتبطة بشبكة الكهرباء
توقع الحياة وقت الوالدة للإناث			
معدل وفيات الأمهات			
%30	%20	%30	%20

مصدر: كمال صالح، كمال صالح، مؤشرات قياس الرفاه الإنساني محاولة لنموذج عربي، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، عمان، الأردن، 2014، ص56.

الملحق(3): الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية

الدولة	نسبة الفقر متعدد الابعاد-الدليل الدولي-2018	نسبة الفقر متعدد الابعاد-الدليل العربي-2017	نسبة الفقر حسب خط الفقر الوطني 2019
الجزائر	% 2.1	% 24.0	% 46.5
فلسطين	% 1	-----	% 48.6
تونس	% 1.3	% 17.8	% 22.8
ليبيا	% 2	-----	% 31
الأردن	% 0.4	% 11.7	% 42.4
مصر	% 5.2	% 27.2	% 43.7
سوريا	% 7.4	-----	% 21.3
العراق	% 8.6	% 45.5	-----
المغرب	% 18.6	% 36.6	% 35.2
جيبوتي	-----	-----	-----
اليمن	% 47.7	% 69.1	% 29.2
السودان	% 52.3	% 73.5	% 48.6
الصومال	-----	-----	-----
الدول العربية	% 19.2	% 40.55	

اعداد الباحث بالاعتماد على بعض مراجع البحث

الملحق(3): انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في منطقة الNENA للفترة 2014-2016

	معدل نقص التغذية(	معدل انعدام الأمن	الدول المعنية

	(٪)	الغذائي(٪)	
كل دول شمال إفريقيا والشرق الاوسط	10.2	12	الجزائر ،البحرين ،مصر، إيران، العراق ،الأردن ،الكويت الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة،تونس،اليمن،فلسطين،لبنان،ليبيا،موريتانيا،المغرب،عمان،قطر،المملكة العربية السعودية، السودان
الدول التي تعاني من النزاعات	27.2	19	اليمن ،العراق، السودان، الجمهورية العربية السورية، ليبيا
الدول التي لا تعاني من النزاعات	4.6	9.8	الجزائر ،البحرين ،مصر،إيران، الأردن، الكويت، لبنان موريتانيا ،المغرب ،عمان ،قطر ،المملكة العربية السعودية ،الإمارات العربية المتحدة ،تونس، فلسطين.

مصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دور التربة المتعدد الجوانب في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، روما، 2019، ص7.

المراجع

أولا-الكتب

1) احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

2) المعهد العربي للتخطيط، الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الابعاد 2030-2020، الكويت ،2019.

3) المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، الكويت، 2019.

4) وسن عبد الرزاق حسن، إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي مزيد من الأمثلة التطبيقية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2013،

5) كمال صالح، مؤشرات قياس الرفاه الإنساني محاولة لنموذج عربي، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، عمان، الأردن، 2014.

6) مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SEDRIC، قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، تركيا 2015.

ثانيا-المجلات العلمية

7) وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد الثامن، جوان 2013.

8) خولة غريب فرج، الفقر أسبابه وآثاره، (حي طارق نموذجا) ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 36، جامعة بابل، العراق، 2017.

9) مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، الحماية الاجتماعية في أعقاب الربيع العربي، دورية السياسة في دائرة الضوء، المـ ، جلد14 ،العدد3 ،ديسمبر2017.

10) عبد الله حمد الدباش وطارق نوري إبراهيم، دراسة تحليليه لأساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة من الدول النامية لعام2012، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، 2014.

الرسائل

11) السرة عطية الله فضل المولى، تقييم جهود معالجة الفقر الحضري بمنطقة مايو ولاية الخرطوم بالسودان، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، أوت 2009.

12) عباس وداد، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف-، السنة الجامعية 2018-2017.

13) عبدالحليم فضل الله، أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي "حالة لبنان 1992-2012"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، سوريا، 2015.

ثالثا-الدراسات والتقارير

14) الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومقاربة الروابط، 2018.
15) الأمم المتحدة، موجز السياسات الاجتماعية، بطالة الشابات في المنطقة العربية :أسباب وحلول، 2016.
16) الأمم المتحدة ، الاسكوا، استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا، 2020.
17) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، موجزات سياسات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت، 2019.

18) برنامج الأمم المتحدة للتنمية(UNDP)، محاربة تغير المناخ التضامن الإنساني عالم منقسم، تقرير التنمية البشرية 2008.
19) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018.
20) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، تقرير التنمية البشرية، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر :أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، 2019.
21) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهداف التنمية المستدامة، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف1منأهداف التنمية المستدامة: الحد من الفقر،2020.
22) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر :أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، 2019.
23) تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 عمان، 29-30 ماي 2016.
24) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الإسكوا، جامعة الدول العربية، التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما، ديسمبر 2019.
25) منظمة المرأة العربية وundp، المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: دراسة استرشاديه ملخص تنفيذي، 2017.
26) منظمة المرأة العربية وundp، المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: دراسة استرشاديه ملخص تنفيذي، 2017.
27) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية، القاهرة، 2019.
28) OUVRAGES ET ETUDES
29) -F.A.O, Priorité à l'alimentation, La FAO et les huit objectifs du Millénaire pour le développement, 1,2010.
-2Khalid Abu-Ismail, Note-t-on Poverty and Conflict in Arab States, UN 2020.
30) 3- Programme des Nations Unies pour le développement, Politiques de croissance pro-pauvre : Contraintes et défis au Bénin, Décembre 2011.
31) 4- United Nations, SOCIAL POLICY BRIEF 2019 BRIDGING THE INEQUALITY GAP AMONG YOUNG PEOPLE IN THE ARAB REGION, Beirut, 2019.

رابعا-المواقع الالكترونية

1-البوابة العربية للتنمية، www.arabdevelopmentportal.com، يوم 2020/04/29.
2-معهد اليونسكو للإحصاء(http://data.uis.unesco.org/يوم 2020/04/29.
3-موقع البنك الدولي، https://www.worldbank.org/.
4-موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بتاريخ 2020/11/15.